الأهرام
مجلة
الديمقراطية
٨٠
فصلية متخصصة محكمة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية - العدد ٨٠ أكتوبر ٢٠٢٠

■ دراسة العدد:

تحول حركات المعارضة المسلحة إلى أحزاب سياسية فى أعقاب الحروب الأهلية — مى أسامة

■ مقالات:

الجسد: ممارسات وتحديات — د.شيرين أبو النجا
نحو "نسوية قبطية" متجددة — د. ليديا على
المدونات وصفحات التواصل الاجتماعى والحراك ضد العنف الجنسى — عبد المجيد أبو العلا
ريادة الأعمال النسائية: التحديات والفرص — حبيبة محسن
"عزباء وسعيدة" وسم للتعبير عن واقع مرفوض وإطار مفروض — ميّادة مدبولى
الناشطية النسوية الجامعة فى لبنان: قضية عاملات المنازل المهاجرات — لينا أبو حبيب
منظمات المجتمع المدنى المرتبطة بحقوق المرأة فى الأردن — ماجد أبو عزام

ملف: المرونة.. مداخل غير تقليدية لمواجهة مجتمع المخاطر

مدخل المرونة وإدارة المخاطر — محمد بسيونى عبد الحليم
إدارة الأزمات بين الديمقراطية والسلطوية — د. أحمد عبد ربه
أثر عولمة الخوف فى اختلال مناعة الدول والمجتمعات — د. خالد حنفى على
الإعلام وتعزيز المرونة المجتمعية فى عصر ما بعد الحقيقة — د. فاطمة الزهراء عبد الفتاح

تقارير:

● حزب العدالة والتنمية التركى بين السيطرة على الدولة والتوسع الإمبراطورى
د.على جلال معوض

● دلالات وتداعيات انفجار مرفأ بيروت
رابحة سيف علام

قضايا مصرية:

● البرامج الصحية الرأسية ونظام التأمين الشامل الجديد
د. علاء غنام - أحمد عزب

● قانون الإيجارات القديم: سجال مجتمعى مستمر
د. سلوى العنترى

● التجارة الإلكترونية بين الفرص والتحديات فى ظل جائحة "كوفيد-١٩"
د. عادل عبد الصادق

Trauma
RESILIENCE

04320
6 221121 001590

1

حزب العدالة والتنمية التركى بين السيطرة على الدولة والتوسع الإمبراطورى

د.على جلال معوض

مدرس- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة

تمهيد:

شهد عهد حزب العدالة والتنمية فى تركيا على مدار ما يقرب من العقدين من الحكم - منذ وصوله إلى السلطة فى نوفمبر 2002 -انتقالا من السيطرة على الدولة إلى نزعات إمبراطورية «صلبة» للتوسع الخارجى العسكرى، فى إطار معزز لأطروحات «العثمانية الجديدة». وبدت تجربة الحزب ظاهريا أقرب للانتقال التدريجى من مرحلة بناء الديمقراطية (2002 إلى2007)، ثم السيطرة على الدولة داخليا، وزيادة النزوع السلطوى (2009 إلى 2018) إلى التوسع الخارجى (منذ 2018 بشكل خاص). إلا أن هذا الطابع الظاهرى للتحول لا يعنى الانفصال بين المراحل، إذ إن التوسع الخارجى يتطلب السيطرة على الدولة ويعززها فى الوقت ذاته. كما أن سمتى السيطرة على الدولة والنزوع الإمبراطورى (الناعم والصلب) حضرتا بالفعل بدرجات وأنماط متعددة على امتداد عهد الحزب منذ وصوله إلى السلطة حتى الآن.وفيما يلى محاولة للتمييز التحليلى بين مرحلتى السيطرة على الدولة والتوسع الامبراطورى:

أولا - مرحلة السيطرة على الدولة:

اعتمد حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة فى نوفمبر 2002 على شرعيته الانتخابية، وأدائه الاقتصادى، ومتطلبات دفع ملف عضوية الاتحاد الأوروبى وما تقتضيه معايير الإصلاح الديمقراطى من تمكين الحكومة المنتخبة من الحكم، دون وصاية من أجل زيادة سيطرته تدريجيا على مؤسسات الدولة والمجتمع فى تركيا.وقد تم توظيف آليات متعددة فى هذا السياق للسيطرة على الدولة. فإضافة إلى آليات التغييرات الدستورية والقانونية المعلنة التى غيرت من تكوين السلطات والمؤسسات المختلفة -خاصة العسكرية والقضائية -وحجمت صلاحياتها وأدوارها لمصلحة القيادات السياسية المنتخبة، اعتمد الحزب كذلك خلال العقد الأول من حكمه على تحالفه مع حركة خدمة الجولينية فى اختراق مؤسسات الدولة التركية-بآليات قانونية وغير قانونية- فى مختلف المجالات، سواء القضاء، أو الشرطة، أو الخارجية، أو الجيش، فضلا عن الوزارات الخدمية المختلفة

والجهاز البيروقراطى، بالإضافة إلى توظيف أذرع الحركة فى مجالات الاقتصاد، والإعلام، ومراكز الأبحاث، والمجتمع المدنى، وقطاعات الصحة والتعليم داخل تركيا وخارجها.

مع انتهاء التحالف مع حركة «خدمة»، وتصاعد الصراع بين الطرفين منذ 2013، عقب فضيحة اتهامات الفساد ضد أردوغان وأسرته وكبار مسئولى حكومته، والتصعيد الحكومى قبلها ضد مظاهرات جيزى تقسيم، تزايدت النزعات السلطوية لسيطرة أردوغان بشكل مباشر على مؤسسات الدولة، وقطاعات متزايدة من الاقتصاد والمجتمع المدنى بحجة تطهير الدولة من سيطرة حركة خدمة التى وسمت بالإرهاب تحت اسم تنظيم فيتو.[1] وتفاقمت حدة هذه النزعات، عقب محاولة الانقلاب العسكرى الفاشلة فى يوليو 2016، والتى تم تحميل مسئوليتها لحركة خدمة، وأعقبها إعلان حالة الطوارئ، وإجراءات حبس واعتقال لأكثر من ستين ألف شخص، وتسريح أكثر من مئة وخمسين ألفا من وظائفهم، فضلا عن إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية فى إطار إجراءات إضافية للتحصين ضد الانقلابات، مع توسع فى حملات التطهير بين صفوف المؤسسات المختلفة، والتعجيل بالتعديلات الدستورية لطبيعة النظام السياسى.

وتم ترسيخ السيطرة على الدولة ومأسسته من خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى أبريل 2017 حيث تم التحول إلى نظام رئاسى فائق super/hyper executive presidential regimeوتقليل آليات الرقابة والتوازن فى النظام السياسى التركى على سلطات أردوغان كرئيس للجمهورية وتعزيز صلاحياته التنفيذية والتشريعية والقضائية والعسكرية، مع تقليص صلاحيات البرلمان، وإلغاء منصب رئيس الوزراء.

وقد مكّن تراكم عمليات السيطرة والاستحواذ وتركيز السلطة فى يد أردوغان من التغلب عما بدا من مظاهر جزئية للتراجع النسبى للحزب الحاكم سواء فى الانتخابات البرلمانية واحتياجه للتحالف مع حزب الحركة القومية، أو فى الانتخابات المحلية التركية فى عام 2019 (وما شهدته من فوز المعارضة برئاسة بعض البلديات المهمة، وفى مقدمتها إسطنبول وأنقرة)، مع توظيف التعديلات الدستورية والقانونية التى تحد من الصلاحيات المستقلة للبلديات، فضلا عن توظيف آليات السيطرة الأخرى القضائية والإعلامية وغيرها لتقييد فرص الرموز الصاعدة للمعارضة، واللجوء فى بعض الأحيان للاستبعاد المباشر لبعض المسئولين المنتخبين للمعارضة، وتعيين أوصياء حكوميين محلهم (كما ظهر فى العديد من البلديات فى جنوب شرق تركيا).[2]

وعلى الرغم من «طبيعية» سعى أى حزب منتخب إلى تعزيز قدرته على الحكم دون وصاية، وزيادة تمثيله فى مؤسسات الدولة فى إطار ما يعرف بتوزيع المناصب والمكاسب على أنصاره ومؤيديه عقب الفوز فى الانتخابات، إلا أن المشكلة فى حالة حزب العدالة والتنمية تكمن فى عدم الالتزام بمعايير الكفاءة والعدالة التصحيحية بقدر إعلاء معايير الولاء والانتماء وغاية الاستحواذ على المؤسسات، وعدم التورع عن توظيف آليات غير قانونية فى تحقيق هذه الأهداف (بما فى ذلك تلفيق القضايا ضد الخصوم واعتقالهم، وإثارة فضائح أخلاقية ضد قيادات المعارضة والتلاعب بنظم الامتحانات، وشغل الوظائف العامة وتسريبها، وعلاقات الفساد والمحسوبية والزبائنية السياسية مع قطاعات معينة من رجال الأعمال وغيرها). وقد أفضى ذلك إلى تجاوز الحزب الحدود المقبولة أو الطبيعية لتعزيز قدرته على الحكم إلى حد إزالة كافة القيود والضوابط الأفقية والرأسية على الحزب الحاكم، سواء من قبل المؤسسة العسكرية، أو القضاء، أو الإعلام، أو حتى أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدنى بما أفضى إلى تعثر التجربة الظاهرية لتعميق الديمقراطية التركية، والتحول من نمط الوصاية العسكرية والقضائية إلى وصاية الحزب الحاكم وأردوغان على قمته. ووصلت السيطرة المشخصنة

لأردوغان على النظام التركى إلى حد شيوع وصف «الأردوغانية» لوصف النظام التركى الحالى الذى أصبح يتسم بسلطوية انتخابية، ونظام اقتصادى أبوى جديد قائم على علاقات الزبائنية السياسية-الاقتصادية، وأيديولوجية تمزج بين الشعبوية والإسلاموية والقومية التركية بما يعزز المزيد من تركيز السلطة.[3]

إحدى الإشكاليات الأخرى المرتبطة بنمط أردوغان وحزب العدالة فى السيطرة على الدولة هو زيادة حضور النزعات الشعبوية فى معالجة قضايا السياسة الخارجية، بما يفتح المجال لسياسات خارجية تتسم بطابع أكثر هجومية وتوسعية وتوظيفا للأداة العسكرية فى السياسة الخارجية، مع زيادة طابع المجازفة والمخاطرة، وتراجع آليات الرقابة والموازنة والمراجعة من جهة، والسعى لتوظيف النزعة القومية والالتفاف حول العلم لتعزيز سيطرة الحزب ومواجهة التحديات الداخلية من جهة أخرى،وهو ما يفسر جزئيا التغيرات فى السياسة الخارجية التركية، وزيادة النزوع للتدخل العسكرى الخارجى على نحو ما سيلى توضيحه.

ثانيا ـ مرحلة التوسع الخارجى واستعادة الإمبراطورية:

ظهر تصاعد التوظيف التركى للأداة العسكرية منذ 2016 مع تزايد نطاق وأهداف عمليات التدخل العسكرى التركى المباشر فى دول الجوار –سوريا والعراق– وهو ما تجسد فى مجموعة من العمليات المختلفة كدرع الفرات (أغسطس 2016 – مارس 2017) وغصن الزيتون (يناير –مارس 2018)، ونبع السلام (أكتوبر 2019) فى سوريا، والتى تمكنت تركيا بمقتضاها من السيطرة على شريط حدودى من الأراضى السورية بطول 120 كم وعرض 30 كم تقريبا، وعمليات المخلب بمراحلها فى العراق، وما صاحبها من تعزيز الوجود التركى العسكرى فى شمال العراق والموصل من خلال عدد من القواعد العسكرية يتراوح بين العشرة، والعشرين، وفقا لبعض التقديرات،تحت ذريعة مواجهة عناصر «داعش» وحزب العمال الكردستانى بشكل أساسى، والحيلولة دون تكون حزام إرهابى يهدد مصالح تركيا وأمنها من الجنوب.[4]

وصاحب ذلك تأكيد الخطاب الجيواستراتيجى التركى بمستوياته المختلفة على أهمية تبنى استراتيجية الوجود العسكرى المتقدم، مع تميز التدخلات التركية الأخيرة بطابعها شبه المستقل، وانخفاض مستوى الإدانات الدولية الفعلية الضاغطة ضدها، وتكريس بعضها لوجود عسكرى تركى ممتد، ونفوذ مستمر من خلال عمليات إعادة بناء للدول والكيانات موضع الوجود التركى، وتطوير مؤسسات الحكم والإدارة والبنى التحتية والاقتصادية والأمنية فيها، مع ربطها بتركيا (وهو ما ظهر بدرجات متفاوتة فى شمال سوريا والصومال، وكذلك بعض أجزاء شمال العراق وغيرها، بما يشبه بدرجة أو بأخرى الوجود التركى فى شمال قبرص).[5]

يضاف إلى ذلك تبنى الخطاب الرسمى التركى عقيدة «الوطن الأزرق» لتنشيط الاهتمام بتعزيز الوجود العسكرى البحرى التركى بما يحمى ويوسع الامتداد البحرى للأخيرة ومصالحها الجيواستراتيجية والاقتصادية والطاقوية، سواء فى جوارها البحرى المباشر، أو حتى عبر الانتشار فى دوائر أخرى فى الخليج والبحر الأحمر وغيرها. وفى هذا السياق أجرت القوات البحرية التركية أكبر تدريبات عسكرية تركية خلال عشرين عاما تحت اسم «الوطن الأزرق» فى فبراير ومارس 2019 بشكل متزامن فى بحر إيجة، وشرق المتوسط والبحر الأسود، أعقبتها بتدريبات ومناورات

بحرية متعددة للتوسع فى أنشطة البحث والتنقيب التركية فى شرق المتوسط، مع توقيع اتفاقية مثيرة للجدل مع حكومة الوفاق فى ليبيا فى نوفمبر 2019 لتحديد مجالات الصلاحيات البحرية فى المتوسط (بالتوازى مع اتفاقية للتعاون الأمنى والعسكرى)، وبشكل مثير للجدل من حيث قانونيته وتعارضه مع مصالح وحقوق دول المنطقة الأخرى، وزيادة مؤشرات التصعيد العسكرى شرق المتوسط واتساع نطاقها لتشمل -إضافة إلى تركيا، واليونان، وقبرص، ومصر، وإسرائيل- مشاركة، فرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة -ضمن أطراف أخرى- بدرجات وأنماط متفاوتة .[6]

وارتبط هذا النشاط العسكرى متعدد الأبعاد بانخراط تركيا فى ترتيبات موسعة لتعزيز قدراتها العسكرية وإمكانيات استعراض قوتها وتوظيفها إقليميا من خلال جيل جديد من الفرقاطات، والغواصات بأنظمة دفع ألمانية، وحاملة طائرات هليكوبتر / سفينة هجومية بتصميم إسبانى، ومشروع بحثى مشترك للدفاع الصاروخى لتطوير بعض أنظمة الصواريخ قصيرة المدى، فضلا عن مشروعات توطين وتطوير درونز أو طائرات بدون طيار مسلحة، والتى أصبح ينظر إليها كإحدى الآليات الأساسية للتدخل العسكرى التركى.

لا يمنع ذلك وجود بعض القيود والمعوقات التى تتصل بحدود القدرات التقنية التركية، وتحفُّظ بعض الدول الغربية على التعاون معها فى توفير أو نقل التكنولوجيا المطلوبة، فضلا عن اعتماد تركيا فيما تملكه من طائرات إف 16 وإف 4 والحوامات وطائرات المراقبة والاستطلاع وأنواع الصواريخ المختلفة على مكونات أمريكية بما يجعلها عرضة لقيود وضغوط خارجية فى استخدام وصيانة وتطوير هذه الأصول. وأدت محاولات تركيا للبحث عن بدائل مثل صفقتها لمنظومة صواريخ إس 400 مع روسيا إلى عقوبات ممثلة فى استبعادها من مشروع تطوير مقاتلات إف 35 من الجيل الخامس بما يقلل من قدرتها على الاستفادة من بعض المشروعات القائمة بالفعل مثل الحاملة المجهزة لهذا النوع من الطائرات.[7]

وتظهر بيانات معهد ستوكهولم الدولى لأبحاث السلام SIPRI زيادة الإنفاق العسكرى التركى بنسبة 86 % خلال العقد الثانى من الألفية وصولا إلى نحو 20.4 مليار دولار فى 2019 . وشهد 2018 زيادة حادة بنسبة 27 % مقارنة بالعام السابق، مع زيادة فى العام التالى بنسبة 5.9 % وذلك مقارنة بمتوسط زيادة عالمى على أساس سنوى بلغ 3.6 % عام 2019. بما يمثل أكبر معدل للزيادة السنوية خلال عقد. كما تصاعدت نسبة الإنفاق العسكرى التركى من حجم الناتج المحلى الإجمالى من1.8 % عام 2014 إلى 2.7 % عام 2019، وهى النسبة الأعلى تقريبا منذ 2003 (حيث بلغت حينها 3.3 % مع مراعاة أن المتوسط السائد قبل حكم الحزب خلال الفترة من 1960 حتى 2002 كان 3,6 %). وذلك مقارنة باتجاه تنازلى عام لنسبة الإنفاق العسكرى التركى من حجم الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من 2003-2015 ،بما يتسق مع زيادة طابع عسكرة السياسة الخارجية التركية منذ 2016. ورغم دلالات الطابع المطرد لزيادة حجم الإنفاق العسكرى التركى إلا أنه يأتى فى إطار توجه عام لزيادة الإنفاق العسكرى عالميا وإقليميا، وتزايد عدم الاستقرار وعسكرة التفاعلات والقضايا الإقليمية.

المصدر: إعداد الباحث من SIPRI Military Expenditure , 2019-SIPRI, Data for all countries 1949 Database, https://www.sipri.org/databases/milex

وإذا كانت آليات السيطرة على الدولة انتقلت من غلبة توظيف الآليات الدستورية القانونية فى أطر توافقية ظاهريا بشكل أساسى خلال العقد الأول لحكم الحزب إلى آليات أكثر استقطابا وحدية وسلطوية منذ 2013، فإن السياسة الخارجية التركية انتقلت بالتوازى تقريبا خلال نفس الفترة بين نمط تغليب الأدوات الاقتصادية والناعمة والدبلوماسية التفاوضية إلى طابع أكثر صدامية وتوظيفا للأداة العسكرية عبر أنماط للتدخل المباشر أو الهجين، بالتعاون مع فاعلين مسلحين من غير الدول، وميليشيات عنيفة، وجماعات إرهابية، وشركات أمنية تركية خاصة.

وبالرغم من إمكانية تبرير العديد من أبعاد النشاط العسكرى التركى بمقتضيات بناء القوة وحماية المصالح الوطنية التركية فى بيئة إقليمية مهددة، إلا أن اتساع نطاق هذه الأنشطة وتزامنها مع خطاب أيديولوجى يعيد استدعاء الخبرة العثمانية بأشكال صراعية لمراجعة الحدود والترتيبات القائمة، يجعلها أكثر دلالة على تجاوز نمط الدفاع المباشر عن المصالح التركية إلى استراتيجيات بناء واستعادة النفوذ الإمبراطورى. ومن الأهم بمكان فى هذا الصدد الإشارة إلى استمرار حضور فكرة التوسع واستعادة النفوذ فى توجهات السياسة الخارجية التركية بشكل عام، وفى فكر العدالة والتنمية بشكل خاص، مع تباين فى رؤى طبيعة وأدوات هذا التوسع وحدوده، فى سياق التأثر بمزيج متناقض من إدراكات العظمة القومية والشعور بالانكشاف والتهديد المستمر: فتركيا من ناحية، تحمل تطلعات القوة العالمية، والقيادة الإقليمية باعتبارها وريثة للإمبراطورية العثمانية بامتداداتها لقرون فى منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، والقوقاز، وجنوب شرق أوروبا، مع مخاوف الهزيمة العسكرية أمام روسيا والقوى الأوروبية فى الحرب العالمية الأولى، وعقدة معاهدة سيفر عام 1920، وتمزيق الأراضى التركية وإخضاعها للسيطرة الأجنبية.[8]

فى هذا الإطار، انتقد داوود أوغلو- صاحب نظرية العمق الاستراتيجى وأحد صائغى الفكر الاستراتيجى للعدالة والتنمية خلال العقد ونصف العقد الأول لحكمه- وقوع الإمبراطورية العثمانية والجمهورية التركية فى إسار ثنائية «السيادة أو السيطرة المطلقة أو التخلى المطلق» فى تعاملها مع الأقاليم التى خضعت تاريخيا لسيطرتها، وتجاهل إمكانية تطوير بدائل وآليات وسيطة ناعمة تحقق استمرارية الوجود التركى مثل توظيف القانون الدولى للحفاظ على بعض الحقوق التركية فى بعض المناطق مثل (كركوك والموصل)، والحفاظ على الصلات الثقافية والدينية والسياسية، وتطوير العلاقات الاقتصادية التركية استنادا إلى توظيف ميراثها الثقافى والتاريخى فى منطقة الشرق الأوسط «من أجل تقاسم الموارد الطبيعية فى هذه المنطقة» وغيرها من آليات بناء النفوذ الناعم.[9]

فى المقابل، اتسمت مرحلة تصاعد الأزمات منذ 2013 بتزايد وضوح الخطاب التركى فى إبراز أهمية القوة الصلبة العسكرية الصراعية كخيار أساسى، وليس كمجرد خيار استثنائى أخير، فى سياق تزايد التهديدات المحيطة بتركيا. وظهر ذلك ـ مثلا ـ فى تأكيدات أردوغان على أهمية تطوير صناعة السلاح التركية لتعزيز قدرة الردع التركية حيث أن: «إدعاءات القوة الناعمة التى لا تدعمها قوة ردع هى مجرد كلام. تركيا الآن فى حقبة تشهد تحول قدراتها الكامنة إلى أفعال»، وكذلك تأكيدات داوود أوغلو ضمن تسريب صوتى فى مارس 2014 فى اجتماع حول آليات تعزيز الوجود العسكرى التركى فى سوريا «من أنه لا يمكن البقاء فى هذه الأراضى دون القوة الصلبة. فدون القوة الصلبة لا يمكن أن تكون هناك قوة ناعمة».

وقد صاحب هذا الانتقال فى التركيز على القوة الصلبة انتقالا موازيا لأبعاد التوظيف التركى لسردية العثمانية الجديدة واستدعاء الرموز العثمانية على مستويات مختلفة.فبدلا من التحفظ السائد خلال العقد الأول لحكم الحزب على استخدام مفهوم العثمانية الجديدة والحرص على تأكيد تجريده من أى دلالات سلبية للتوسع العسكرى، وربط استدعاء الخبرة العثمانية بعلاج للعديد من المشكلات الإقليمية، مثل (إدارة التنوع الإثنى، ومعالجة الصراعات الحدودية البينية، وتفعيل أدوار المنظمات الأهلية، وغيرها)، إلى توظيف أكثر توسعية وصدامية أحيانا للمفهوم. وتزايدت فى هذا الصدد الإشارات إلى المناطق والنطاقات التى تشكل «جغرافيا القلب gönülcoğrafyası» التركى على حد وصف داوود أوغلو، والتى تتسع لتشمل « سكوبى [عاصمة مقدونيا]، وسراييفو، والبلقان، وآسيا الوسطى، وسمرقند، وأفريقيا، والصومال وتونس، والشرق الأوسط، وفلسطين، وغزة، والعراق»، وخطابات أردوغان، وداوود أوغلو، وإبراهيم قالين، وغيرهم التى أبرزت ضرورة مواجهة محاولات إحياء اتفاقية سايكس ـ بيكو الجديدة التى تستهدف إعادة تقسيم المنطقة من قبل القوى الخارجية، وانتقاد اتفاقية لوزان والاتفاقيات التى فرضت على تركيا وحصرتها فى خمس مساحة أراضيها التاريخية، و«الحدود والروابط الروحية» لتركيا مع شعوب المنطقة التى تفوق فى أهميتها الحدود السياسية والقانونية (بما يبرر تجاوز الأخيرة)، وصولا إلى الاستدعاء التفصيلى والمتكرر لرموز تاريخية وجزئية، مثل اختيار تاريخ بدء عمليات التدخل التركى المباشر فى سوريا فى ذكرى معركة مرج دابق التى انتصر فيها العثمانيون فى الشام على السلطان المملوكى قنصوة الغورى، وأسماء سفن التنقيب والبحث التركية ذات الدلالات العثمانية مثل (بربروس، وأوروتش، رئيس، وفاتح وياووز)، والاستقبالات الرئاسية الرسمية بحضور حرس رئاسى يمثل مراحل التطور التاريخى للإمبراطوريات التركية.[10]

صاحب ذلك كله توظيف مستمر للدراما سواء داخل تركيا أو خارجها لإعادة استحضار تاريخ الإمبراطورية العثمانية، وهو ما ظهر فى العديد من الأعمال التى تبدأ من المراحل الأولى لتأسيس

الدولة العثمانية مثل مسلسل «قيامة أرطغرل» وصولا إلى أعمال عن السلطان الأخير عبد الحميد الثانى، والتركيز على جهوده للحفاظ على الإمبراطورية والخلافة والربط بين أجزائها فى مواجهة مؤامرات غربية وصهيونية وخيانة عربية، وذلك فى إطار تصوير مثالى للماضى يعزز مكانة الإمبراطورية العثمانية –وبالتبعية وريثتها تركيا–كممثل للمسلمين من عرب وأتراك وغيرهم عبر العالم، مع إضفاء طابع مثالى على قادة تركيا وأنصارهم المستلهمين للروح العثمانية و«مهمتهم» ومخططاتهم لاستعادة هذه المرحلة مقابل شيطنة وتخوين خصومهم داخليا وخارجيا، بما يبرز التداخل بين الديناميات الناعمة والصلبة للتوسع والسيطرة داخليا وخارجيا.[11]

خاتمة:

يكشف التحليل عن حضور نزعة السيطرة على الدولة والتوسع الإمبراطورى بدرجات وتجليات مختلفة على مدار عهد حزب العدالة والتنمية. وارتبط هذا الحضور بسياق تبريرى يمزج بين المستويين الداخلى والخارجى فى ثلاثية ضرورات التخلص من الوصاية، ومواجهة المؤامرات، وحماية المصالح التركية وتعزيزها فى إطار ما وصفه أردوغان بـ«مهمة» أو «رسالة» أو «مسيرة» مقدسة مستمرة.

بالنظر إلى الطابع التراكمى المفرغ لعمليات السيطرة على الدولة واستمرارها على مدار العقدين تقريبا بآليات متعددة قانونية وغير قانونية، يتوقع استمرار أردوغان والحزب الحاكم فى تكريس هذه العمليات ومواجهة أى احتمالات لصعود المعارضة وتوحدها أو توظيف بعض الانشقاقات الداخلية فى الحزب الحاكم، لأن التراجع عن مساعى السيطرة لا يعنى فقدان السلطة ودورانها فحسب، بل تهديد وجود الحزب الحاكم وقياداته مع تعرضهم للمساءلة والعقاب عن الانتهاكات المرتكبة خلال عهد الحزب. ولا يمنع ذلك بطبيعة الحال استحالة الاستمرار المطلق لهذه السيطرة، ووجود احتمالات قائمة لتراجعها لاسيما بتأثير تصاعد الأزمات الاقتصادية والخارجية بما يعزز فرص المعارضة حال قدرتها على التنسيق، وتجاوز خلافاتها الداخلية. بالمثل، يتوقع استمرار النزوع التركى التوسعى خارجيا–ما لم تصده تغيرات وضغوط داخلية، وإقليمية، ودولية قوية– وهو ما عبر عنه صراحة أردوغان فى خطاب له فى سبتمبر 2020 أكد فيه على استمرار تدخلات تركيا فى سوريا، والعراق، وليبيا، وشرق المتوسط، وأفريقيا والبلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى، وغيرها، باعتبار أن انسحاب تركيا لن يغير استمرار تأزم هذه المناطق والقضايا مع تدخلات القوى والأطراف الخارجية الأخرى، وعجز الأطراف الداخلية والإقليمية عن معالجة مشكلاتها، وأنه فقط متى تغيرت هذه الظروف يمكن لتركيا أن تراجع سياساتها.[12] ورغم الطابع التبريرى لهذه التصريحات وتجاهلها مسؤولية تركيا المباشرة عن تفاقم الصراعات فى بعض هذه المناطق، إلا أنها تظل كاشفة عن أولوية معالجة العوامل الداخلية والإقليمية المفضية لانكشاف المنطقة ودولها أمام التدخلات الخارجية.

الهوامش:

1 – على جلال معوض، «أزمة حزب العدالة والتنمية فى تركيا»، مجلة الديمقراطية، العدد 54، أبريل 2014، ص ص 71-77.

2 – لمزيد من التفاصيل حول الآليات القانونية وغير القانونية للسيطرة على المؤسسة العسكرية، والقضاء، والإعلام، والمجتمع المدنى، وغيرها، انظر التحليل والمصادر فى: على جلال معوض، «تصاعد نزعات الشخصنة الرئاسية فى النظام التركى فى عهد العدالة والتنمية»، مجلة الديمقراطية، العدد 70، أبريل 2018، ص ص 76-80 .وكذلك:

Zafer Yılmaz and Bryan S. Turner, 'Turkey's deepening authoritarianism and the fall of electoral democracy', British Journal of Middle Eastern Studies 46, 5 (2019), pp. 691–698; Bilge Azgın, 'The progression and consolidation of erdoğanist authoritarianism in the new turkey', Southeast European and Black Sea Studies 20, 2 (2020), pp. 371–377.

3 – Ihsan Yilmaz and Galib Bashirov, 'The AKP after 15 years: Emergence of erdoganism in turkey', Third World Quarterly 39, 9 (2018), pp. 1812–1830.

4 – Mona Soliman Gadelmola, 'Determinants and dimensions of the shift in turkish behavior towards northern syria since 2016', Review of Economics and Political Science ahead-of-print, ahead-of-print (2020).

«تركيا: لدينا 10 قواعد عسكرية فى شمال العراق ونخطط لإقامة المزيد»، موقع مونت كارلو الدولية، 18-6-2020، shorturl.at/jvM49

5 – Clemens Hoffmann, 'Neo-ottomanism, eurasianism or securing the region? A longer view on turkey's interventionism', Conflict, Security & Development 19, 3 (2019), pp.301–307; YeniSafak,312017-7-, https://m.yenisafak.com/en/news/turkey-leaving-its-military-footprint-overseas-2769879

6 – Selcan Hacaoglu, Op.cit,Murat Yeşiltaş(ed.), SETA Security Radar :Turkey's Geopolitical Landscape In 2020 (Istanbul: SETA,2020) pp.2552-43 ;32-

7 – Marc Pierini, 'Turkey's labyrinthine relation with the west: Seeking a way forward' (Policy paper 382020/, Hellenic Foundation For European & Foreign Policy, Athens, September 2020); «Turkey's defense industry in 2020: A quest for Autonomy»,in: Murat Yeşiltaş(ed.), Op.cit, pp.3342- , https://setav.org/en/assets/uploads/202001//R151En.pdf

8 – Lars Haugom, 'Turkish foreign policy under erdogan: A change in international orientation?', Comparative Strategy 38, 3 (2019), pp. 208209-.

9 – أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجى: موقع تركيا ودورها فى الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجى وطارق عبد الجليل (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2010) ص ص 75-82.

10 – لمراجعة المزيد حول تطور رؤى السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية وسردياته ومصادر الاقتباسات، انظر: على جلال معوض، القوة الناعمة التركية كأداة للسياسة الخارجية، دراسة حالة لسياسة تركيا تجاه المنطقة العربية فى عهد حكومات العدالة والتنمية، رسالة دكتوراه (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2017)، ص ص 244-293.

11 – على جلال معوض، القوة الناعمة كأداة للسياسة الخارجية التركية، مصدر سابق، ص ص 166-175.

Senem.B.Cevik» The Empire Strikes Back: Propagating AKP's Ottoman Empire Narrative on Turkish Television. In Middle East Critique 29 (2), 2020, pp. 177–197; Edward Wastnidge, 'Imperial grandeur and selective memory: Re-assessing Neo-Ottomanism in Turkish foreign and domestic politics', Middle East Critique 28, 1 (2018), pp. 7–28.

12 – «'Our cause continues to the grave, not the ballot', says Erdoğan», Ahval News, 17-9-2020, https://ahvalnews.com/recep-tayyip-erdogan/our-cause-continues-grave-not-ballot-says-erdogan?language_content_entity=en